

آليات التغلب على الازمة المالية العالمية

1 - بما ان الاقتصاد عصب السياسة لذلك فإن هناك صلة وثيقة بين النظام السياسي والازمات الاقتصادية التي تطرأ على المجتمع لأن النظام السياسي يؤثر بصورة مباشرة على مفاصل المجتمع المختلفة لذا فالضرورة تقتضي ان نبحث عن سبل تهيئة واعداد الكوادر الاقتصادية العراقية الكافية والكفوءة من الخبراء والمحللين الاقتصاديين خصوصا ان الاقتصاد قد اصبح حجر الزاوية في سياستنا المحلية والخارجية فمن الضروري تهيئة تلك الكوادر وتدريبها البرامج الخاصة التي تعالج الازمات المالية والاقتصادية من خلال تشكيل لجان متخصصة لمراقبة أي ازمات اقتصادية مستقبلية لمعالجتها قبل وقوعها او احتوائها بعد نشوبها وخاصة ان العراق يتحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق والاستفادة من التجربة الاوكرانية وعملية التحول التي حصلت فيها بعد عام ١٩٩١ ووقتها تطور نظامها السياسي الى نظام ليبرالي ديمقراطي وتحول اقتصادها الى نظام السوق .

2 - ضرورة التركيز على الدور الحكومي الريادي حاليا" في البحث عن حلول للخروج من الازمة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين ورفع كفاءة الاقتصاد العراقي وتبني الحكومة العراقية لبرنامج طارئ لحل الازمة ومكافحة اثارها السلبية وتشكيل لجان متخصصة لمراقبة اية ازمات مستقبلية لمعالجتها قبل وقوعها لذا على الحكومة العراقية تفعيل الدعوة الى الدول الخليجية الشقيقة وخاصة السعودية والكويت ودفعها الى شطب ديون العراق والمساهمة في اعمارها وخاصة ان هذه الدول تمتلك احتياطي نقدية كبيرة وبامكانها الاسهام في حل المشاكل المالية الناجمة عن الازمة لبعض الدول ومنها العراق هذا من ناحية كما ان هذه الدول كانت من المساهمين في اغراق النظام السابق بالقروض لادامة طاحونة حروبه ضد شعبه وجيرانه وتدمير بنيته التحتية من جهة اخرى .

3 - ادت الازمة المالية الى تصاعد الاصوات في المؤتمرات واللقاءات العالمية والمحلية بضرورة ايجاد مصادر بديلة للطاقة وهذا يعني الاستغناء تدريجيا" عن النفط وهو عصب الاقتصاد العراقي الربيعي لذا من الضروري التفكير الجدي بايجاد بدائل للايرادات الحكومي والاهتمام بالقطاعات الانتاجية الاخرى كقطاع الزراعي والصناعي من خلال تحفيز استخدام رؤوس الاموال بالجوء الى البورصات الزراعية .

4 - من الملاحظ ان مفهوم العولمة مازال عانما" ويلفه الغموض فهي ظاهرة ضخمة ذات جوانب معقدة وان هناك اصواتا" ترتفع وتصوب سهام نقدها باتجاهها حيث اعتبرها العديد من الخبراء والباحثين بأنها لعبت دورا" سلبيا" في الاقتصاد العالمي واعتبروها من المساهمين بشكل كبير في خلق الازمة المالية الحالية ونقصد هنا العولمة غير المنضبطة والخلل في الرقابة على القطاعات المالية والتي اسهمت في الانتشار العالمي السريع للازمة فمن المعروف ان العولمة بشكلها المبسط تعني الدمج المتزايد لأقتصاديات دول العالم كله ومجتمعاته داخل بودقة واحدة أي داخل نظام اقتصادي واسع ولكن ينبغي الاعتراف بان دولا" قد خرجت خاسرة من العولمة ودولا" اخرى خرجت رابحة من العولمة وان الكثير من الدول الفقيرة لا تزال مستبعدة من جنة العولمة وبعضها اصبح هامشيا" بالقياس الى الاقتصاد العالمي وهناك من يرى بأن العولمة هي نعمة لا نقمة للعديد من دول العالم الثالث حيث اورد التقرير الذي اصدره البنك الدولي عن الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٧ احصائيات تشير الى ان (٢٤) دولة من دول العالم الثالث منها) الصين/البرازيل/الهند/هنغاريا/المكسيك) قد ضاعفت في نسبة تجارتها ومداخراتها طيلة السنوات العشرة الماضية وبامكاننا ان نجني ثمار العولمة وان نجعلها نعمة من خلال تحسين مناخ الاستثمار والانفتاح على التجارة الخارجية بالتصدير وليس للاسواق المحلية وان نعرف كيف نتكيف مع الظواهر الاقتصادية الجديدة .

5 - تتحمل الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية الجزء الاكبر من الازمة المالية الحالية لدورها المحوري في التجارة العالمية حيث ان سبب انتشار الازمة بهذه السرعة هو ان الاقتصاد الامريكي يبلغ حجمه %40 من حجم الاقتصاد العالمي للأسباب التالية : - أ - لاتزال الولايات المتحدة الامريكية تستحوذ على %٥٠ من حجم التجارة العالمية حيث تبلغ صادراتها الى العالم 163 مليار دولار شهريا . "ب - انها تحتل المركز الاول في حجم التدفقات الاستثمارية حول العالم . ج - يعتقد الامريكان ان لديهم نظام سياسي واقتصادي متين ومتماسك قادر على احتواء واستيعاب الازمات السياسية والاقتصادية معا ."

6 - ضرورة تبني عملة نقدية احتياطية جيدة ورسينة بدلا" من الدولار الامريكي الذي يعاني ومنذ فترة طويلة من انخفاض سعر صرفه مقابل العملات الرئيسية كاليورو والين والجنه الاسترليني وغيرها . ومما يؤثر ذلك على قيمة الاحتياطيات الدولية المقومة بالدولار الامريكي تظهر هذه الفكرة بشكل واضح من خلال مطالبة العديد من دول العالم بفك ارتباط عملاتها بالدولار الامريكي ومنها بعض دول الخليج العربي .

7 - على الدول الكبرى ايجاد استراتيجية مبرمجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال اعادة النظر في برامجها الاقتصادية مع تركيز الجهود الدولية الجماعية المنسقة بغية الخروج من الازمة وضرورة تبادل المعلومات الدولية واصلاح نظام احتياطي العملات المغطاة في التعاملات الاقتصادية الدولية .

8 - واخيرا" من تداعيات الازمة المالية العالمية ماليي: -
أ- تفاقم البطالة وانخفاض الطلب على البضائع العالمية في الاسواق . ب - تأثر قطاع المصارف والبنوك من خلال قلة الثقة الاقراضية او خطوط الائتمان بين المصارف في العالم . ج - ارتفاع العجز في معظم ميزانيات دول العالم لذا من الضروري ضغط الانفاق العام وترشيده وزيادة الايرادات العامة وخاصة الايرادات غير النفطية.